

## الحياة الاجتماعية في أفغانستان في ظل حكومة طالبان 1996-2001

د.مبي فاضل مجيد

وزارة التربية

### المقدمة :

أفغانستان بلد يتسم مجتمعه بالتعددية نظراً لتكوينه العرقية و الدينية و الثقافية المختلفة، ففي الجنوب والشرق هناك قبائل البشتون ، بينما تقطن القبائل التي تتحدث اللغة الفارسية في الغرب ، وفي الوسط هناك قبائل الطاجيك والهزارة بينما تتمركز في الشمال القبائل الأوزبكية والتركمانية والقرغيزية والقبائل الأخرى التي تتحدث لغات ذات أصول تركمانية السائدة في أواسط آسيا (1) .

شهدت أفغانستان موجات متزاخمة من الهجرات والغزوات والفتوحات التي استقرت فترات من الأزمان ، فتركت دماء مختلطة ولغات مختلفة ، ولكنها اندمجت في مجتمع تعددي جديد. ويمثل البشتون أكثر من نصف السكان ، ثم يأتي الطاجيك الذين يمثلون 25% من السكان ، إذ ينتشرون بشكل واسع في جمهورية طاجيكستان ، ثم يأتي الأوزبك والتركماني ويشكلون 15% من السكان وامتدادهم إلى جمهوريات أوزبكستان وتركمانيستان.(2)

معظم سكان أفغانستان سكان جبال ، إذ إن الجبال تشغل 80% من مساحة البلاد ، وسكان الجبال هم مركز ثقل تاريخي ، إذ أدوا دوراً مهماً في توجيه تاريخ المنطقة برمتها ، وتوجيه سياستها والصمود ضد الغزاة المغول والبريطانيين والسوفيت (سابقاً) ، وهم أنموذج فريد من الجلد والصلابة والشدة والبأس أثناء المعارك عبر التاريخ ، فضلاً عن أنهم مسلمون متمسكون بدينهم . يهدف البحث الى توصيف الأوضاع الاجتماعية في أفغانستان في ظل حكومة طالبان ، ويستعرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد قبل تسلم قادة حركة طالبان السلطة في البلاد ، ودور رجال الدين والمؤسسات الدينية في توجيه الحياة الاجتماعية فيها ، ثم تطرقت إلى الإجراءات الحكومية التي اتخذتها حكومة طالبان لتنظيم الحياة الاجتماعية في البلاد ، وآثار هذه الإجراءات على المجتمع الأفغاني ، ثم يتناول المشاكل الاجتماعية التي عانت منها البلاد في ظل حكم قادة حركة طالبان .

أولاً:- الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان قبل وصول حركة طالبان للسلطة:

قبل ظهور حركة طالبان عام 1994 م ، كانت الأراضي الأفغانية تتقاسمها الفصائل الأفغانية المتناحرة فيما بينها على السلطة ، وهي تختلف في انتماءاتها ، ففي الشمال برز تحالف الشمال الذي ضم الطاجيكي احمد شاه مسعود ( زعيم الحزب الإسلامي ) ، وعبد الرشيد دوستم ( الأوزبكي ) زعيم الجبهة الوطنية الإسلامية ، وسيد نادر كيلاني ، وسيطر هؤلاء على المنطقة الواقعة بين مزار شريف و كابول ، أما البشتون فقد التفوا حول قلب الدين حكمتيار رئيس الحزب الإسلامي ، أما هرات وما حولها فكانت تحت سيطرة إتحاد المجاهدين وإسماعيل خان وبعض القوات الحكومية ، أما قندهار فقد سيطر عليها مزيج من المجاهدين وكذلك القوات الحكومية التي يرأسها ملا نجيب الله أخوند ، أما الشرق والجنوب فسيطر عليها العسكريون السابقون في المنطقة يرأسهم مولدي حقاني وحاجي عبد القادر ، وهكذا تقاسمت هذه الزعامات السلطة في أفغانستان .<sup>(3)</sup>

كان من نتائج هذا الانقسام ، أن ساءت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد ، وعجزت الحكومة الأفغانية برئاسة برهان الدين رباني عن النهوض بالاقتصاد الوطني ، وتحسين الوضع المعاشي ، فقد ازداد الوضع سوءاً فانخفض مستوى دخل الفرد السنوي ليلبغ نحو 800 دولار سنوياً ، وهو أقل دخل لأي فرد في الدول المجاورة لأفغانستان .

ونتيجة لسوء الأوضاع المعاشية في البلاد ، انتشرت عصابات الطرق التجارية لتسلب القوافل التجارية المتجهة من باكستان إلى شمال أفغانستان ، ثم إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الغنية بالأسواق التجارية ، ولم تستطع الحكومة القضاء على النهب والسلب للقوافل التجارية القادمة من هذه الجمهوريات إلى الباكستان والهند<sup>(4)</sup> ، هذا فضلاً عن تدهور الطرق البرية التي أحيطت بمشهد الحرب فالدبابات والمدافع المحترقة متناثرة فوق الصخور والرمال وهياكل السيارات المحطمة ، وقد خلت المناطق السكنية من أهلها ، ولم يبق في كابول غير مليون نسمة من السكان أي نصف القاطنين فيها ، بينما نزح نصفها الآخر ، وأغلبهم من الحرفيين والمهنيين والمثقفين بحثاً عن الأمان ، وفرص العمل ، فانقلوا إلى باكستان ودول الخليج العربي ، وهجرت المناطق الصناعية ، وتم تفكيك المصانع و نقلها إلى باكستان .<sup>(5)</sup>

إن عجز الحكومة الأفغانية لم يكن السبب الوحيد لاستمرار الحرب الأهلية ، فهناك عوامل أخرى دفعت المجتمع الأفغاني للاستمرار في الحرب الأهلية ، وإطالة أمدتها إلى أن وصلت إلى أكثر من ثمانية عشر عاماً ، منذ الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979 م ، إلى وصول حركة طالبان للسلطة عام 1996 م ، وقد خلقت جيلاً همهمه الحرب لا يرى تحقيقاً لغرضه الا من خلال

السلاح ، فالبيئة الأفغانية التي هي بطبيعتها بيئة قاسية خشنة أقرب إلى الجفاء والحرب منها إلى السلم ، وعزز ذلك وجود العصبية القبلية والطائفية والحزبية والعرقية ، التي غذت الجيل المحارب بوقود يكاد لا ينتهي ، وقدمت هذه العصبية المبررات الشرعية لمحاربة الأطراف بعضها البعض ، وبهذا تحولت إلى وسيلة لتدمير المجتمع الأفغاني ، وأدت دوراً معاكساً فلم تكن حرباً من أجل تحقيق أهداف معنوية ادّعاها كل طرف باسم تحقيق ( الدولة الإسلامية ) ، بل وظفت أكبر نسبة من الشعب الأفغاني وأضحت مصدراً لرزق عشرات الآلاف من العوائل . . (6)

وبهذا فقد أثرت الحرب الأهلية على استقرار المعيشة ، فضلاً عن تأثيرها في المؤسسات الحكومية و الوظيفة ، إذ لم تكن هناك وظيفة ذات مردود مادي جيد سوى الدخول في الحرب تحت لافتة حزب من الأحزاب المتناحرة ، وإن المقاتل يحصل على بعض المال ، وعلى الإعانات العينية والتي تمثل مبلغ غير قليل في بلد لم تبق الحرب فيه على النشاط الاقتصادي

كان من نتائج هذه الحرب الأهلية التي دفع ثمنها الشعب الأفغاني ، قتل ما لا يقل عن مليوني مدني أفغاني ، وتدمير مدن وقرى عديدة وهجرة نحو سبعة ملايين مواطن ، اضطروا إلى ترك مهنتهم و طريقة حياتهم ، ولم تستطع حكومة برهان الدين رباني من ضبط الأمن والنظام والمحافظة على الاستقرار في البلاد ؛ إذ ساعدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان ما بين عامي 1992 . 1996م إلى أبعد الحدود ، إذ هبط مستوى الإنتاج الزراعي إلى 45% ، واضطر السكان إلى حفر الآبار للحصول على المياه ، وكان هناك نصف مليون امرأة أرملة و آلاف الأولاد الذين فقدوا أهلهم ، وبلغت نسبة الأشخاص المعاقين شخصاً واحداً من ستة أشخاص ، وبلغ معدل الوفيات بين الأطفال 296 طفلاً من كل ألف ، وتدنى المستوى الصحي للسكان (7)، وأضحت أفغانستان تمتلك أقل نسبة ولادات حية ، وأعلى نسبة وفيات في العالم (8) ، كما تدهور سعر العملة الأفغانية إلى حد كبير ، إذ وصل سعر الدولار الأمريكي الواحد عام 1994 م إلى 400 أفغاني ، واستمرت قيمة العملة بالانخفاض إلى أن وصلت في أيلول عام 1997م إلى 36 ألف أفغاني للدولار الواحد ، أما سعر الروبية الباكستانية فقد ارتفع في الفترة ذاتها من 30 أفغانياً ليصل سعرها إلى 645 أفغانياً ، وتضاعفت معدلات التضخم لتؤثر على المستوى المعاشي للسكان، الذي انخفض بشكل كبير ، وانتشرت في المدن الأفغانية ظاهرة التسول بين الأطفال والنساء ، واضطر الكثير من أصحاب المحلات التجارية إلى غلق محلاتهم ، واكتفى نسبة قليلة منهم إلى عرض بضاعتهم على الأرصفة التي كانت عبارة عن أثاث وحاجيات منزلية مستعملة

وثياب وأحذية قديمة ، اضطر أصحابها إلى بيعها للاستعانة بثمنها على مواجهة الحياة الصعبة (9).

وهكذا أثرت الحرب الأهلية على البلاد ، وأدت إلى توقف النشاط الاقتصادي والصناعي وتراجع النشاط الزراعي ، والعودة بسكانها إلى حياة القرون الوسطى .

### ثانياً: - دور المؤسسة الدينية في التشكيل الاجتماعي في أفغانستان :

أدى رجال المؤسسة الدينية في أفغانستان دوراً كبيراً في التشكيل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفغانستان ، فعلى مدى 250 عاماً سجل التاريخ لهذا البلد تدخل رجال الدين في تولية وعزل الحكام ، لأسباب دينية وبأوامر من علماء الدين الأفغان ، ويعود ذلك لأسباب عدة منها : عزلة أفغانستان الحضارية والدينية عن العالم ، وفقر البلاد ، وتأثيرات التيارات الإسلامية المجاورة لأفغانستان<sup>(10)</sup> ؛ الأمر الذي جعل لعلماء الدين دوراً مهماً في الحياة العامة الأفغانية ، فالمجتمع الأفغاني مجتمع شديد التدين أولاً ، ويقدر علماء الدين ثانياً ، فكل ما يتصل بالتدين في مرتبة عالية من القداسة ، وكل ما يقوله العلماء مطاع على نحو لا يقبل النقض أو الإبرام .

و قد وصف السيد جمال الدين الأفغاني الأفغان بأن لديهم تعصباً شديداً للدين و المذهب ، كما حلل الكاتب مولدي حفيظ الله حقاني في كتابه عن طالبان (الذي صدر عام 1997 م) هذا التعصب ((بأنّ الشعب الأفغاني فيه من حياة الجبل القاسية شدة وغلظة وأنفة ، وهي صفات لاتسمح بانقياد بعضهم لبعض، فإذا دخل العامل الديني ذهب الغلظة والأنفة وحصل الانقياد)). وفي تاريخ أفغانستان ما يجسّد هذه الحقيقة ؛ إذ كلما تفرقت كلمة الشعب أو دبّت الخلافات بين فئاته أو هجم عليه عدو من الخارج كان العامل الديني من أكثر العوامل المؤثرة في مجريات الأمور الدينية و له الدور الفاعل في مسار الأحداث .<sup>(11)</sup>

لقد استغل العامل الديني في تأسيس الأحزاب السياسية التي تبنت الدفاع عن أفغانستان وتحريرها من الاحتلال السوفيتي عام 1979م ، ومعظم هذه الأحزاب السياسية هي أحزاب دينية ، وأن المؤسسين لهذه الأحزاب هم من رجال الدين أو من خلفيات دينية ، وأن برامجها لا تخرج عن الشورى الإسلامية وهي معلمة لولي الأمر وليست ملزمة ، وأن طاعة ولي الأمر واجبة حتى لو كان ظالماً ، وأن توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلها تشترك في وجهات نظر واحدة ، تتلخص بنشر الإسلام ومحاربة الثقافة الغازية ، والمحافظة على التعاليم الإسلامية ، والعداء الكامل للسياسة الغربية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ، والحضارة الغربية ومنجزاتها الفكرية والفلسفية وبعض علومها .

تأثرت معظم الأحزاب السياسية بالطرق الصوفية ، والتي كانت المحرك الأساس لثورات التحرر ، وحركات التصحيح في أفغانستان ، وارتبطت الصوفية بثقافة الشعب الأفغاني ، وبلغت من الانتشار والقوة في أفغانستان ؛ الأمر الذي جعل التاريخ يسجل خلعا لثلاثة عشر حاكماً من أصل سبعة وعشرين حاكماً تعاقبوا عليها منذ القرن السابع عشر ، وذلك من خلال إصدار مشايخها فتاوى دينية، وقد أخذت حركة طالبان التي استولت على الحكم في أفغانستان عام 1996 م من الطرق الصوفية الثلاث (النقشبندية ، والجشتية ، والسهروردية) الشيء الكثير، والتي هي أساس المدرسة الديونبدية، (دار العلوم) في الهند<sup>(12)</sup> ، التي أسسها الشيخ امداد الله المهاجر المكي ، وتلميذه الشيخ محمد قاسم النانانوري عام 1857م كرد فعل قوي لوقف الزحف الغربي ومدنيته على شبه القارة الهندية ، وكان الهدف منها إعادة بعث المجتمع الإسلامي . وقد أدت هذه المدرسة دوراً كبيراً في خدمة السنة النبوية الشريفة و العلوم الدينية، وخرجت علماء كباراً أثروا في الثقافة الإسلامية ، وأصبحت أنموذجاً أنشأت على نسقه أكثر من عشرة آلاف مدرسة في شبه القارة الهندية .<sup>(13)</sup>

اقتبست حركة طالبان من فكر أبي الأعلى المودودي وموقفه من الحضارة الغربية الشيء الكثير في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية كافة، منها ((إن القومية والديمقراطية الغربية صنو للشرك بالله ، وإن خروج المجتمعات الإسلامية عن الحاكمية لله هو التكفير بحد ذاته ، والدعوة للجهاد لإسقاط كل النظم والحكومات في كل بقاع الأرض تحريراً للشعوب من حاكمية البشر لتحل محلها حاكمية الله ، ولا للعلمانية التي تنفي الحاكمية لله في الدولة وسياسة المجتمع)).

أما أفكاره الاجتماعية والتي أخذت بها حركة طالبان ، والتي كانت جزءاً من الخطاب الاجتماعي الديني في أفغانستان ، والتي تقول : ((إن الرجل والمرأة في إنسانيتها على حد سواء لكن دائرة عملها ليست واحدة ، وميدان عمل المرأة هو البيت وتربية الأولاد والقيام بواجبات البيت ، و إن المرأة لا تعمل خارج بيتها إلا للضرورة القصوى ، و قد حدد لباس المرأة بالنقاب ))<sup>(14)</sup>، و بهذا فقد سلب المرأة حقها في حرية الاختيار ، و حرم عليها تقلد المناصب المهمة في الدولة و الإدارة و الوزارة و مجلس الشورى . و غيب دورها في المجتمع وسلب حريتها و جعل حياتها محصورة في البيت ، في وقت كانت المرأة الأفغانية تشكل فيه نصف المجتمع الأفغاني .

كان قادة حركة طالبان مقتنعين أنّ الفقهاء و رجال الدين لهم القدرة على النهوض بأية مسؤولية يكلفون بها ؛ ذلك أنّ معرفتهم بالعلوم الشرعية توفر لهم خلفية و مرجعية تمكنهم من

معرفة الخطأ و الصواب في كل مجالات النشاط الإنساني ، و لذلك لم يكن غريباً أن يعين الملا (وهو الطالب الذي لازال يدرس العلوم الشرعية في المدارس الدينية ) أو المولدي ( الذي أنهى دراسته في المدارس الدينية ) في مناصب إدارية و وزارية .

إن مصطلح العلماء في أفغانستان يشمل الذين درسوا التفسير والحديث و النحو والصرف و أصول الفقه على أيدي بعض الشيوخ ، و هذه الدراسة لا تكفي لتكوين العالم أو الفقيه بل لابد له من أن يكون عارفاً بأحوال زمانه و الناس حتى يستطيع أن يفتي لهم .<sup>(15)</sup>

أسست حركة طالبان إمارة أفغانستان الإسلامية عام 1996 م برئاسة الملا محمد عمر ليحكم البلاد بطريقة الخلافة باسم ( أمير المؤمنين ) ، وقد استطاع مقاتلو الحركة أن يؤكدوا قوة حضورهم و كان الكثير منهم لديهم قوة حضور معنوي لدى الشعب الأفغاني ، لأن حركة طالبان كانت قوة عقائدية بالأساس ، ثم أصبحت قوة عسكرية و أمنية تولت مهمة حفظ الأمن في المدن التي سيطروا عليها بوسائل بدائية ، و رغم عدم توفر التقنيات الحديثة ، فقد استطاعت أن تؤدي دوراً ملحوظاً في إشاعة الأمن في المناطق التي كانت تعاني من الفوضى الأمنية ، إذ كان التجار يعتمدون إلى تشكيل ميليشيات مسلحة تتولى السطو على منافسيهم ، وتخريب محلاتهم و بضائعهم ، كما كانت العصابات تستولي بالقوة على ممتلكات الضعفاء ورواتبهم ، فضلا عن انتشار شبكات الدعارة في العاصمة كابول وضواحيها ، وتجارة المخدرات واستهلاكها بكميات كبيرة على حساب قوت العائلات الأفغانية ، كما كانت العصابات المسلحة تقيم الحواجز في المدينة ، وتغلق الطرق وتخطف النساء من دون رادع ، فضلا عن تفشي جميع أنواع الجرائم .<sup>(16)</sup>

كانت البلاد تعيش في فوضى عارمة ، وكانت كل قرية أو مدينة تشكل لنفسها حكماً خاصاً بها ، وكانت هذه القرى والمناطق تشتبك مع بعضها . ولكل هذه الأسباب قادت حركة طالبان الصراع من أجل السلطة ، وباسم الإصلاح ومحاربة المنكرات التي دعت إلى مقاومتها ومحاربتها ، وعدتها الإيديولوجية التي اعتمدت عليها الحركة ، وأعلنتها في 27 كانون الأول 1996 م وأهم هذه المنكرات هو (( فرض الإتاوات ، ونهب القوافل التجارية البرية ، وفرض الحواجز الضريبية عليها ، ووجود العصابات المسلحة التي تعيث في الأرض فساداً )) ، فضلاً عن منكرات أخرى حددتها الحركة تتعلق بالحياة الاجتماعية للسكان ومنها ((سفور النساء، وفتح مدارس البنات، وتعليم النساء ، والسماح للمرأة بالعمل ، وحلق اللحى ، ومشاهدة التلفزيون ، وسماع الموسيقى و الغناء )) ، ولذلك نجحت هذه الحركة في الاستيلاء على السلطة ، واستلام زمام الأمور في بلاد شاسعة وعرّة مثقلة بالحروب و النزاعات الدينية والعرقية ، إذ قد أعاد قاداتها

الأمن إلى الأراضي الأفغانية من خلال تبني برامج إصلاحية وتطبيق الشرع الإسلامي ، وهذا ما لمسّه الشعب الأفغاني بعد أن استولى مقاتلو الحركة على حوالي 90% من الأراضي الأفغانية (17).

**ثالثاً:- الأوامر الحكومية التي أصدرتها حكومة طالبان لتنظيم الحياة الاجتماعية في البلاد**  
أعلن قادة حركة طالبان انهم في طور إعادة بناء أفغانستان ، وإعادة تكوين المجتمع الأفغاني وبناء مجتمع مثالي ، ثم تصدير هذا النموذج إلى أنحاء العالم الأخرى ، وظهر أنموذج المجتمع المثالي الذي سعت حركة طالبان لإقامته في مدينة قندهار التي استولت عليها الحركة عام 1994م ، إذ فرضت عليها ، وعلى المدن الأخرى التي أصبحت تحت سيطرتها ، قواعد ومبادئ النظام الجديد الذي يقوم على فرضية تؤكد على ضرورة التزام الأفراد بالقواعد التي وضعت لفائدتهم ، وهذه مسؤولية المجتمع .

سيطرت حركة طالبان على الولايات الأفغانية ، وأقامت حكومة إسلامية أخذت على عاتقها تنفيذ البرامج التي وضعتها الحركة، والتي تتلخص بالمحافظة على حدود أفغانستان، ومنع التدخل الخارجي فيها ، وإعادة الأمن والنظام الداخلي والقضاء على الفوضى ، وتحسين الحالة المعاشية للسكان ، وتربية الجيل الجديد على الروح الإسلامية ، والعمل على رفاهية الشعب<sup>(18)</sup>، وعلى هذا الأساس حددت حركة طالبان المهام الوزارية للوزارات في الحكومة ، على أن يكون عملها جميعاً متكاملًا من أجل المصلحة العامة ، ووفق الشريعة الإسلامية ، فاستحدثت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق مبدأ إنَّ الأمر بالمعروف مقدم على الحساب و العقاب، وقد قسمت أعمال الوزارة إلى قسمين : الأول إرشادي تبليغي يدعو الناس إلى إتباع تعاليم الإسلام و الالتزام بها ، والآخر يتولى مهمة إزالة المنكرات عن طريق تعيين مندوبين ( أمراء ) في كل وزارة من وزارات الدولة لإرشاد الموظفين إلى الدين وتعاليمه ، وتعيين مسؤولين في الولايات و المديریات لإزالة المنكرات الموجودة ، وبلغ عدد منتسبي الوزارة خمسة آلاف رجل، 80% منهم من خريجي المدارس الدينية ، والآخرين من الموظفين والإداريين ، ويفترض بالمندوبين والمسؤولين معرفتهم بحدود الحلال والحرام ، وبالتالي حدود ما يؤمر به أو ينهى عنه ، فضلاً عن ذلك فإنَّ الوزارة تزودهم بين الحين والآخر بالقواعد المتضمنة للمسائل أو لحساب الذين يرتكبون المنكرات ، كما تمَّ إنشاء ( لجنة استشارية ) تكون مهمتها مراقبة جهات الإمارة الإسلامية جميعها و مراقبة الأعمال ، و خصصت لهذه الوزارة ميزانية سنوية مقدارها ( 125 مليار أفغاني )<sup>(19)</sup> ، أي ما يعادل

347222 دولاراً ، وبهذا فهو مبلغ قليل لا ينسجم مع حجم الحاجات المادية لهذه الوزارة ، ويعود ذلك إلى فقر الحكومة للواردات المادية السنوية التي تغطي نفقات وزارات الدولة .

وضعت حكومة طالبان مجموعة من اللوائح حددت فيها مهام وزارة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر في أعمام صدر في 17 كانون الأول عام 1996 م ، أي بعد أن دخل مقاتلوا الحركة إلى العاصمة كابول بحوالي شهرين ، و هذا الأعمام موقع من قبل نائب وزير الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر مولدي عنایت الله بليغ ، وقد بلغ فيه عامة الناس بالأوامر التي صدرت له من رئاسة حكومة طالبان بتكليف جهاز الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بمراقبة التزام الناس بتجنب قائمة المحظورات التي بلغ عددها ستة عشر محظوراً وممنوعاً وأهمها:- منع الفتنة ، وسفور النساء ، وحلق اللحي ، وإطلاق الشعر على الطريقة الغربية ، ومنع تعاطي المخدرات ، ومنع استخدام الأصنام و التماثيل والصور ، ومنع التعامل بالفائدة على القروض والمعاملات المالية ، ومنع تربية الحمام و اللعب بالطيور ، ومنع النساء من غسل الثياب على ضفاف الأنهار ، أما المحظورات فقد شملت حظر الموسيقى في المحلات التجارية والفنادق والسيارات ، والرقص في حفلات الزواج ، واستخدام موسيقى الطبول ، وحظر اللعب بالطائرات الورقية أو المراهنة عليها ، أو ممارسة مهنة التنجيم والعرافة ، وحظرت على الرجال خياطة ثياب النساء .(20)

يلاحظ على قائمة المحظورات أنها لوائح صارمة مست أدق تفاصيل حياة المجتمع الأفغاني من رجال و نساء ، ولضمان تنفيذها فقد جندت مجموعات من أفراد جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمداهمة المنازل ، والتأكد من أن سكانها ملتزمين باللوائح التي أصدرتها ، وليس في حوزتهم أشياء تصرف انتباه الأفراد عن أداء واجباتهم الدينية ، مثل الخمر وورق اللعب أو الشطرنج و الطاولة والآلات الموسيقية والكتب وغيرها ، ولم تكفي بذلك بل نظمت مناسبات في كل المدن الأفغانية التي ضمتها حركة طالبان إليها ، لحرق المواد الممنوعة التي يعثر عليها منتسبو الجهاز ، مثل الكتب وأفلام الفيديو والصور الفوتوغرافية الخاصة بالأسر ، بحجة أنها تعارض الإيمان والعقيدة الصحيحة ، كما نظمت تجمعات حطمت فيها أجهزة التلفزيون والراديو ، بحجة أن أصحابها يستخدمونها في استقبال برامج فاضحة ، وكانت هناك حملات مداهمة مستمرة على المنازل والمتاجر ، لحث الناس على أداء الصلوات الخمس ، حرصاً على أداء المسلم لواجباته الدينية . كما أصدرت الجهات المختصة قواعد صارمة تحدد طول اللحية لكل الذين تزيد أعمارهم على خمسة عشر عاماً ، ومنعت تشذيب اللحية أو محاولة استخدام الحناء

للتخلص من الشيب ، أما الذين يزيد طول لحاهم على الطول المقرر فيتعرضون للغرامة و عقوبة تقصيرها ، حتى تتماشى مع الطول المطلوب ، وتقضي الأحكام الصادرة بشأن اللحية بحبس كل من ينقص طول لحيته الحد المطلوب مع استمرار الحبس حتى بلوغ اللحية الطول المقرر .

في فترة لاحقة أصدرت حكومة طالبان قرارات و قواعد تنظم مسألة اللبس بالنسبة للرجال ، إذ حرمت هذه القواعد ارتداء الملابس الغربية ، واقتصرت على الجلباب فقط ، إذ أن ارتداء ربطة العنق يؤدي إلى عقوبة تصل إلى الجلد في ساحة عامة ، وحددت القرارات ألوان ملابس الرجال والنساء ، اقتصرت على الألوان المعتدلة أي الأسود و الأزرق الداكن أو البني الأبيض ، أما النساء فعليهن لبس البرقع خارج المنزل ، وهناك غرامات على النساء اللاتي يخرجن من منازلهن من دون إذن السلطات أو من دون محرم .<sup>(21)</sup>

إن المبدأ الذي آمن فيه قادة حركة طالبان هو أن الأمر بالمعروف مقدم على الحساب والعقاب ، وإن حبس النساء ممنوع ، وإذا ارتكبت امرأة منكراً ( من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ) فإن وليها هو الذي يُحاسب زوجاً كان أم أباً ، وإن وقع العقاب لا يتم إلا بعد أن يُنصح مرتين وفي الثالثة يُوقَع عليه العقاب ، و العقاب هو الزجر أو الضرب بالسوط أو الحبس ، ويعاقب تارك صلاة الجماعة من غير عذر يحبس لمدة يوم واحد ، أما تارك الصلاة فيحبس لمدة عشرة أيام . والقاعدة التي اتبعتها رجال حركة طالبان في المدن والولايات التي تدخلها قوات الحركة هي إمهال الناس ستة أشهر بعد التبليغ ، ثم يحاسب المخالفون بعد ذلك ، كما تتم مراقبة سلوك الأفراد في الشوارع والأماكن العامة ولاسيما (المنكرات التي حددتها حركة طالبان في اللوائح التي أصدرتها) لأنها من وجهة نظرها تسيئ إلى المجتمع الإسلامي الذي تنشده ، ويتم ذلك عن طريق المندوبين الموجودين في كل مدينة ، وقد خصصت دوريات تجوب في الشوارع بين الحين والآخر ، أو من خلال ما يتلقون من بلاغات يتم التحقيق فيها أولاً بأول ، والنصح والإرشاد هو أول ما يلجأ إليه ، وإنّ العقاب هو الحل الأخير .

برر القائم بأعمال وزارة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر مولدي كلام الدين ، وجهة نظر قادة الحركة ، بأن كل ما تفعله الوزارة هو حث الناس على الخير متمثلاً في الانتظام بالصلوات الخمس ، وحسن السير والسلوك والاحتشام في المظهر ، والبعد عن الفواحش ، ونهي الأفراد عن فعل ما يحظره الشرع و ينكره ، أي تنصح الناس و تبلغهم بكل ما هو خير وتنهاهم عن معصية الله و رسوله .<sup>(22)</sup>

يلاحظ على اللوائح التي أصدرتها حكومة طالبان بأنها لوائح مست الحياة اليومية للفرد الأفغاني ، واستفرت شرائح المجتمع ؛ إذ إن إزالة المفاصل كانت أمراً حيويّاً في تفكير زعماء حكومة طالبان ، وإنّ النهي عن المنكر هو أحد مقاصدهم ؛ بسبب بساطة التفكير ومحدودية الأفق ، وقد أثارت انتباههم و أخذت حيزاً كبيراً من شواغلهم ؛ الأمر الذي جعلهم يقدمونها على الأمور الحيوية الأخرى في المجتمع الأفغاني . لكنها من جانب آخر حققت الأهداف التي وضعتها الحكومة ، وهي القضاء على الفساد ، وإعادة مكانة المجاهدين ، وأعطت للشخصيات الجهادية والدينية و العلمية المكانة اللائقة بها ، وأخذت على أيدي المفسدين من قطاع الطرق و ناهبي أموال الناس ؛ مما أدى إلى إشاعة الأمن والاستقرار في المدن التي أصبحت تحت سيطرة الحركة ، هذا فضلاً عن إحياء ذكر الإسلام في القرن العشرين ، و كان هذا هدفهم الأكبر .<sup>(23)</sup>

كانت حكومة طالبان متشددة في مسألة فرض تعاليم الدين الإسلامي على السكان ، ((ووظفت كل طاقاتها في جمع أهل أفغانستان تحت لواء إيماني واحد)) ، وأخذت تمارس الضغوط على القبائل التي تدين بمذاهب غير المذهب الذي تسير عليه حركة طالبان ( المذهب الحنفي ) لاسيما في مناطق غرب أفغانستان في مناطق قبائل الهزارة ( الشيعة ) ، إذ تعهد الملا محمد عمر بإقناع أفراد هذه القبائل بتغيير مذهبهم من المذهب الشيعي إلى المذهب الحنفي.<sup>(24)</sup>

لقد وُلد هذا التشدد الخوف و الفرع لدى السكان ؛ مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الدول المجاورة أو إلى مناطق أخرى في أفغانستان ، إذ وصل عدد المهاجرين في الداخل إلى 500 ألف مهاجر جراء المعارك الداخلية في كابول و مزار الشريف ،<sup>(25)</sup> كما فرّ مليوناً لاجئاً إلى إيران خوفاً من نظام طالبان ، وقد عانى هؤلاء من صعوبات في العيش و البطالة ، وأصبحوا عبئاً على الدول المجاورة .

## رابعا :- المشاكل التي عانت منها البلاد في ظل حكومة طالبان :

### 1.انتشار زراعة المخدرات

من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها حكومة طالبان ، هي انتشار زراعة المخدرات في عدد من المدن الأفغانية ، لاسيما الحدودية منها لتسهيل عملية نقلها وتهريبها إلى الخارج ، ومن أشهرها ثلاث ولايات هي بدخشان على حدود طاجيكستان و تنجهار و هلمند على الحدود مع باكستان،<sup>(26)</sup> وقدرت المساحات التي زرعت عام 1997 م بـ 58 ألف هكتار ، وأنتجت 2804 طناً من الأفيون (الأفيون هو السائل المستخرج من نبتة الخشخاش و الذي يشكل مادة

أولية للهيريويين إذ إن 10 كغم من الأفيون ينتج كيلو غرام واحد من الهيريويين ) ، وقدرت عائدات تلك الكمية بمائة مليون دولار .<sup>(27)</sup>

كانت أفغانستان من صغار منتجي الأفيون في العالم قبل الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979 م ، لكن الفوضى التي أصابت البلاد خلال العشرين سنة من الحرب ، والحرب الأهلية بين فصائل المجاهدين للاستحواذ على السلطة ، قد أثرت على الاقتصاد الذي كان أحد ضحايا هذا الصراع ؛ إذ توقفت الصناعة وكسدت التجارة ، أما الزراعة فقد تضررت بشكل كبير بسبب إتباع السوفيت سياسة الأرض المحروقة ، وهم يلاحقون المجاهدين ، ويحاصرونهم في القرى التي تقاوم الاحتلال؛ مما أحدث أضراراً كبيرة في الأراضي الزراعية والمشاريع الإروائية، فشحت الموارد المالية ، والتجأ المزارعون إلى زراعة الخشخاش لغلاء ثمنه ، كي يستطيعوا سد حاجاتهم اليومية ، فاتجهت قطاعات كبيرة من المزارعين و الموظفين الحكوميين وعمال المصانع الذين تركوا المدن ، واتجهوا إلى زراعة الخشخاش ، بعد أن انقطعت موارد عيشهم ، وتدهور وضعهم الاقتصادي ، وبالمقابل حققت زراعة الخشخاش موارد مالية عالية ، الأمر الذي جعل من الصعب على المزارعين ، أن يستجيبوا لطلب منع زراعته ؛ لأنّ ذلك سيعرضهم للجوع و الفاقة ، وأنّ أي سلطة كانت تحاول فرض ذلك المنع بالقوة قوبلت بالتمرد والمقاومة<sup>(28)</sup> .

زادت كمية الإنتاج في عهد حكومة طالبان ، وأفادت دراسة أعدتها الأمم المتحدة أنّ أفغانستان احتلت المرتبة الأولى في إنتاج الأفيون عام 1998م بعد ما وصل إنتاجها إلى 3200 طن ، وقدرت المساحة المزروعة بـ64 ألف هكتار ، بلغ إنتاجها 3270 طناً ، ويعود ذلك إلى تشجيع حكومة طالبان المزارعين على زراعة الخشخاش ، لأنها أمنت مصادر للدخل الوطني ، قدرت بحوالي ثمانية مليارات من الدولارات<sup>(29)</sup> ، و لتبرير زراعته أصدر علماء الدين فتوى دينية عام 1996 م بجواز زراعته منطلقين من مبدأ أنّ زراعة الأفيون حكمه حكم زراعة العنب ، فكما إنّ شجرة العنب تزرع وتنتج عنباً حلالاً ، ولكن بعض هذا العنب يتحول إلى نبيذ محرم شربه فيما بعد ، فكذلك الأفيون الذي تعد زراعته حلالاً ، إذ يستعمل في بعض الأدوية المحللة شرعاً ، ولكن تدخينه حرام ، كما إنّ زراعة المخدرات لم يأت تحريمها في القرآن الكريم .

كان المبرر لهذه الفتوى الدينية تأمين مصادر الدخل لحركة طالبان من تجارة الأفيون ، وعدت أفغانستان أكبر مصدر للأفيون في العالم، من خلال طرق التجارة الدولية القديمة ، ومنها طريق الحرير المشهور ، وأصبحت العملة الصعبة لأفغانستان لغرض شراء ما تحتاجه من سلاح ودواء .<sup>(30)</sup>

أثارت نسب إنتاج الأفيون المجتمع الدولي ، و أظهرت دراسة ميدانية لبرنامج الأمم المتحدة حول الرقابة الدولية على المخدرات لعام 1998 م إن حكومة طالبان تسيطر على حوالي 96% من إنتاج الأفيون في البلاد ، وإن إقليم بغلان يؤمن حوالي 18% من إنتاج الأفيون ، وإقليمي قندهار وبنغازي يؤمنان حوالي 72% من إجمالي الإنتاج ، وتصدر هذه الكميات إلى أوروبا الغربية ، الأمر الذي أثار المجتمع الدولي ، لاسيما إن حكومة طالبان تتقاضى نسبة عشرة بالمائة أو ما يسمى ( زكاة الزرع الشرعية) من المزارعين متجاهلة بذلك الأضرار التي تسببها زيادة إنتاج الأفيون وتصديره ، وما يسببه من انتشار تعاطي المخدرات ، في الوقت الذي تسعى فيه المنظمة الدولية إلى مكافحة زراعته ، والحد من تعاطيه لما له من أضرار مادية وصحية على الأفراد، ولكن حكومة طالبان كانت تتذرع بأن زراعة الخشخاش تتطلب ماء أقل وتأتي بربح أكبر ، وبالتالي فإن عملية منع زراعة هذا المحصول تتطلب تمويل مالي للمزارعين لتعويضهم ، وحثهم على ترك زراعة الأفيون والتحول إلى زراعة المحاصيل الغذائية والحبوب ، ونتيجة للضغوط الدولية استجابت حكومة طالبان ، فأصدرت مرسوماً عام 1998م يمنع تعاطي المخدرات ، وأصدرت عقوبات بالسجن لكل من يضبط مرتكباً هذا الجرم ، وتمتد العقوبة لتشمل البائع فضلاً عن المتعاطي .

وجدت حكومة طالبان أن منع زراعته سوف يحرمها من موارد مالية كبيرة ، فلجأت إلى تبني فتوى أصدرها علماء الدين فرقوا فيها ما بين زراعة الأفيون وتصنيعه ، بعد أن تبين لهم أن هناك أصنافاً من الأدوية الهامة، منها أدوية التخدير والمضادات الحيوية تعتمد على الأفيون؛ فلذا لم يجدوا سبباً لتحريم زراعته وأعدوه محصولاً مطلوباً<sup>(31)</sup> . لكنها من جانب آخر استغلت مشكلة انتشار زراعة الأفيون في أفغانستان ، لتستخدمها كعامل ضغط على المجتمع الدولي لانتزاع اعتراف رسمي من المجتمع الدولي بإمارة أفغانستان الإسلامية ، وأبلغ رئيس حكومة طالبان الملا محمد عمر مكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة في إسلام آباد في باكستان، إن حكومة طالبان لديها الرغبة في تطبيق برامج بديلة لزراعة الأفيون على أن يتم توفير التمويل الدولي اللازم لتشجيع المزارعين على زراعة محاصيل أخرى بديلة ، وإصلاح نظام الري وتزويدهم بالأسمدة والبذور اللازمة ، وبهذا فقد ربطت حكومة طالبان سياسية الحد من زراعة الأفيون وتهريبه إلى أوروبا الغربية بالمساعدات الدولية ، ووقعت اتفاقية مع البرنامج الدولي في 27 تموز عام 2000م تعهدت بموجبه منع امتداد هذه الآفة ، وأصدرت في الوقت نفسه مرسوماً منعت فيه المزارعين الأفغان من زراعة الأفيون<sup>(32)</sup> ، واستطاعت حكومة طالبان أن تفرض بالقوة حظراً على

زراعة الأفيون ، ونتيجة ذلك تراجع مساحة الأراضي الزراعية التي كانت تزرع هذه النبتة من 78 ألف هكتار إلى 43 ألف هكتار ، كما تراجع كمية الأفيون التي كانت تصدرها أفغانستان بعد دخول المرسوم حيز التنفيذ من 3300 طن إلى 185 طناً ، واستطاع فريق برنامج مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة من زيارة مواقع زراعة الأفيون في ولايات قندهار و هلمند ، وأعدوا تقريراً كشفوا فيه خلو هذه المناطق من مزارع المخدرات، الأمر الذي يعني التزام حكومة طالبان بتعهداتها مع برنامج مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة ، إلا أنها لم تحصل على الدعم المالي الكافي للحد من زراعة الأفيون ، وقامت بدفع تعويضات بسيطة للمزارعين لم تكن كافية لمعالجة هذه المشكلة .<sup>(33)</sup>

## 2. حقوق المرأة الأفغانية

حياة المرأة الأفغانية تختلف كثيراً عن بنات حواء في بلدان الجوار ، فهن يعشن في عزلة شديدة لا يؤثر فيها تقلب الأنظمة و الحكومات أو الزعماء ، وتلك بسبب التقاليد والأعراف المتبعة التي يحرص الجميع على احترامها بكل إيجابياتها وسلبياتها .<sup>(34)</sup>

تحجم نشاط المرأة الأفغانية خارج البيت في القرى بسبب العادات و التقاليد ، بينما نجد أن المرأة في المدن وجدت مجالاً أوسع في العمل بعد عام 1959م ، أي بعد صدور الأمر الملكي الذي سمح للنساء بالسفور ، ولم يفرض عليهن فرضاً ، وبدأ التعليم المختلط في جامعة كابول ، إذ كانت الطالبات في السابق يأتين متغطيات بالأردية والملاءة السائدة ، ويدرسن في الصفوف المعزولة عن الطلاب ، فأخذت الشويرة تختفي تدريجياً ، وأصبحت المرأة الأفغانية تعمل في المصانع والمؤسسات ، كان هدف الحكومة في عهد الملك محمد ظاهر شاه ( 1933 - 1973 م ) إدخال التطور الاجتماعي للمجتمع الأفغاني ، والخروج بها من العزلة التي فرضتها عليها طبيعتها الجبلية ، ولم يتخذ الأساليب القسرية في إدخال التطور بل عمد إلى اتخاذ أساليب مبتكرة كالتمثيلات التي قدمتها فرق تمثيلية تابعة للدولة لتحقيق هدفه في التطور .<sup>(35)</sup> لكن الأمر لم يستمر طويلاً فعندما بدأت الأمور بالتدهور نحو حرب أهلية بين عامي ( 1992 - 1996 م ) بدأ دور المرأة يغيب في المجتمع و تدهور وضعها ، وانهار مستوى التعليم في البلاد ، وسلبت المرأة الأفغانية حقها في التعليم و التثقيف والعمل ، وتعرضت العديد من النساء للإيذاء الجسدي والاعتصاب من قبل مجموعات مسلحة خصوصاً على أسس عرقية أو حزبية.<sup>(36)</sup>

عندما وصلت حركة طالبان إلى السلطة في أيلول 1996 م ، تدهور وضع المرأة الأفغانية و انسحبت من منافذ الحياة العامة بعد إصدار حكومة طالبان قراراً بإيقافهن عن العمل، ولم

يفصلن من أعمالهن ، على أن تصرف لهن رواتب حتى لا يتسبب ذلك في الأضرار بالأسرة في مواردها المالية ، واستمرت السلطات الحكومية بدفع الإعانات الشهرية حتى بداية عام 2001 م ، ثم توقفت بسبب الظروف العسكرية التي مرت بها البلاد . بررت الحكومة اتخاذها هذا القرار بأن الاختلاط في الدوائر وأماكن العمل المختلفة يؤدي إلى التحلل و انهيار القيم الأخلاقية .

بعد فترة من الزمن أدركت حكومة طالبان أن هذا القرار فيه أضرار اجتماعية على المجتمع ، إذ ظهرت الحاجة إلى عمل النساء في مجالات التعليم و الصحة ، و أدى النقص الشديد في الكادر الصحي إلى تراجع الحكومة عن قرارها ( بوقف الطواقم الطبية النسائية عن العمل في مستشفيات العاصمة كابل ، والسماح لعدد قليل منهن بالعمل في عيادات مخصصة للنساء اشتملت على 120 سريراً فقط ) ، فاضطرت تحت ضغط الحاجة إلى التطبيب في مستشفيات مجهزة بالأدوات الطبية لاسيما في أقسام الجراحة والتوليد ، وإلى الاستعانة بكوادر طبية نسائية للعمل فيها .<sup>(37)</sup>

كانت وجهة نظر الملا محمد عمر في منع النساء من العمل هي (( أننا لا نعارض عمل أو تعليم المرأة في بلادنا لكن ما نعارضه و نمنعه بالقوة هو مخالفة عملها و تعليمها للشريعة الإسلامية ... نحن نشجع أن تكون مستشفيات النساء منفصلة عن مستشفيات الرجال ، و أن يكون العمل فيها متفق مع الشريعة الإسلامية )) .<sup>(38)</sup> و بهذا فلم تكن حركة طالبان تدرك أهمية عمل المرأة في المجتمع ، و دورها في بنائه ، و لم تقدر الوضع الاجتماعي و الصحي المتردي في البلاد ، والنقص الشديد في الكوادر الصحية و التعليمية في مؤسسات الدولة ، و ركزت فقط على الجانب الديني المتشدد الرافض للعمل المختلط بين الرجال و النساء .

من جانب آخر حاول الملا محمد عمر تخليص المجتمع الأفغاني من بعض التقاليد السائدة في البلاد ، والحفاظ على كرامة المرأة ، فأصدر مرسوماً في أيلول عام 1998 م منع بموجبه العمل بصورة قاطعة التقليد الذي يقضي بتقديم امرأة أو أكثر على سبيل التعويض والترضية إلى أسرة القتيل لتجنب الثار وإراقة الدماء ، وهو يعد هذا التصرف تصرفاً منافياً للتعالم التي تحافظ على كرامة المرأة ، إذ لا يجب أن توهب أو تستخدم كتعويض ، وكذلك يمنع إجبار المرأة التي يتوفى زوجها أن تتزوج من أسرته أو قبيلته ، إذ كانت التقاليد السائدة تعد زواجها من خارج هذه الدائرة عاراً و خزياً ، و ذكر المرسوم أن مثل هذا الإجبار يتنافى مع تعاليم الإسلام ، وأن الأرملة حرة في أن تتزوج من تشاء من دون أن تلتزم في ذلك بأسرة أو قبيلة معينة ، وفي حال مخالفة المرسوم فإن المسألة تحال إلى القضاء ، وللقضاة الحق في إيقاع أشد العقوبات على

المخالفين .<sup>(39)</sup> ولم يكن للمرأة الأفغانية الحق في الانتخاب والتعليم المهني ، وقد كان حوالي 90% من النساء لا يعرفن القراءة و الكتابة .<sup>(40)</sup>

وبهذا فلم يكن للمرأة الأفغانية الدور المهم في المجتمع ، إذ همشت وعزلت في البيت لتكتفي بدور رعاية الأسرة والأبناء ، ولم يكن لها دور في بناء المجتمع أو العمل على الأقل لإعالة نفسها وعائلتها ، بل أصبحت عالة على المجتمع ، بحاجة إلى موارد مالية لتوفير سبل العيش لها .

### 3 - تدهور الوضع التعليمي في البلاد

لم يكن وضع التعليم في أفغانستان في ظل حكومة طالبان أفضل حالاً من الأوضاع الاجتماعية الأخرى ، فقد عانت البلاد من تردي الوضع التعليمي بسبب قلة واردات الدولة ، وضعف البنية التحتية الذي أدى إلى قلة عدد المدارس ، بسبب ضالة التخصيصات المالية لقطاع التعليم ، إذ تناقصت التخصيصات من 8% في الثمانينات من القرن الحادي والعشرين إلى العدم؛ لذا اضطرت الحكومة إلى إصدار قرار بحصر التعليم على الذكور ؛ لأنه بنظرها سيكون الأهم لأسرته ، وإن تعليمه شئ أساسي ، كما فضلت أن يحظى الأخ الأكبر بالتعليم .

لم يكن هناك منهاجاً أو فتوى لدى حكومة طالبان بتحريم تعليم المرأة ، و لكن بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية من مباني مدرسية و تخصيصات مالية ، اقتصر التعليم على الأطفال الذكور ، وبالرغم من ذلك كانت نسبتهم ضئيلة لا تتجاوز 15% .

أما الفتيات فقد اقتصر تعليمهن في مؤسسات تعليمية خاصة ، هي المدارس الدينية الخاصة بالفتيات فحسب .<sup>(41)</sup> وأوكلت هذه المهمة إلى أئمة المساجد في المدن والقرى ، كما سمحت بتعليمهن في البيوت مع مراعاة الحدود الشرعية<sup>(42)</sup>؛ مما أدى إلى حرمان 70% من الملمات في كابول من ممارسة عملهن كملمات في المدارس .

عملت حكومة طالبان على توسيع التعليم الديني على حساب التعليم المدني ، و برروا ذلك بقولهم : (( إن التعليم المختلط لا يُرضي الله و إنّ المناهج أبعد من أن تعرف الفتيات شيئاً عن دينهن و لم تكن تعنى بدورهن كزوجات و أمهات و ربات أسر )) ، كما إنّ مناهج التعليم المدني كانت خليطاً من بقايا عهود ثلاث ( الملكية ، والشيعوية ، والمنظمات الجهادية ) ، فضلاً عن اختلاف توجهات كل مرحلة من هذه المراحل ، والتي لم تكن لتهم بالثقافة الإسلامية ؛ لذا فضلت السلطات الحكومية توحيدها وإغائها بالثقافة الإسلامية ، وعملت في عام 1997 م على إجراء دراسة مشكلة تعليم الفتيات ، وتمت الاستعانة بآراء خبراء التعليم و مسؤوليتهم في الولايات

الأفغانية ، وتم وضع برنامج موحد للمدارس الدينية و العصرية للست سنوات الأولى من الدراسة ، وبعد ذلك تُترك للطالب حرية الاختيار بين الاستمرار بالدراسة الدينية أو التحول للدراسة العصرية ، في الوقت ذاته أضيفت إلى مناهج المدارس العصرية بعض المواد الثقافية الإسلامية التي لا غنى عنها لأي متعلم في مجتمع مسلم .(43)

هذه التغييرات في المناهج طالت التعليم الجامعي ، إذ أصبحت المناهج نظرية فحسب ، إذ رفعت جميع الرسوم والصور منها ، فكلية الطب على سبيل المثال كانت تفتقر للمختبرات والأدوات الطبية ، واكتفى الطلاب طوال مدة دراستهم بالدراسة النظرية الخالية من معاينة مريض أو تشريح جثة ، والكتب التي كانت تدرس نزعَت منها الصور و الرسومات الطبية بناءً على أوامر حكومية ، وكان الطالب يقرأ عن جسم الإنسان و أعضائه من دون أن يرى صورة أو رسماً لها .(44)

#### 4 - تقبيد الحريات العامة و الصحافة

فرضت ظروف الحرب الأهلية التي مرت بها أفغانستان ، وما تلاها من صراع بين الفصائل الأفغانية على السلطة حدوداً ضيقة على حرية الصحافة والإعلام، وحرية الرأي، والحريات السياسية الأخرى، مثل : حق التجمع السلمي ، وتكوين الجمعيات و الاتحادات . ولم تكن هناك قوانين لصيانة حرية الرأي والصحافة ، فضلاً عن الضغوط التي كانت تمارس من قبل قياديين في الأحزاب السياسية المتصارعة للتأثير على تقارير المراسلين ، فغالبية الصحف كانت تصدر بصورة غير منتظمة، فضلاً عن أنها كانت مرتبطة بالأحزاب السياسية المتصارعة ، وكانت حكومة برهان الدين رباني تمتلك إذاعة وتلفزيون في كابول ، وكان لكل من قلب الدين حكمتيار ، وعبد الرشيد ، ورستم محطة إذاعية وتلفزيونية ، وبهذا كان لكل من هؤلاء الزعامات وسائل الإعلام الخاصة بحزبه ، يبثون بواسطتها مهاجمهم وأفكارهم وآرائهم في المناطق التي يسيطرون عليها .

عند وصول حركة طالبان إلى السلطة وضعت سياسة للإعلام والنشر ، حددتها في قرار صدر في الأول من تشرين الأول عام 1996م ، ألزمت فيه الصحفيين والكتاب بتبني سياسة الحركة أثناء نشرهم للمقالات و التحليلات و القصائد ، ومنعت دخول الصحف والمنشورات المعارضة لسياستها إلى مناطق نفوذها ، كما فرضت حظراً على بيع الكتب المعارضة لسياسة الحركة في المكتبات العامة ، كما منعت نشر صور الشخصيات في الصحف(45)، ويأتي تصورها الإعلامي هذا منطلقاً من رؤية خاصة، ومن منطلق شرعي عقائدي يرفض فيها مسألة الصورة، ويعدها من المحرمات في إعلام باتت الصورة فيه أساس المعلومة(46)، وبنيت سياستها الإعلامية

على الكلمة المطبوعة والمسموعة ووسائلها في ذلك محطة إذاعية أطلق عليها اسم (صوت الشريعة) ، وهي محطة بث متنقلة يصل بثها إلى خمسة أقاليم جنوب أفغانستان فقط (47)، ودورها البرمجية مقتصرة على نشرات الأخبار والتواشيح والبرامج الدينية والاجتماعية، بلغات البشتو والاوردية والتركمانية والأوزبكية والعربية ، أي كل ما يساعد على تثقيف المسلم من علم وأدب ، وكان الإرسال يستغرق ثماني ساعات في اليوم ، وهو متقطع نظراً لضعف محطة الإذاعة ، وما أصابها من تخريب في فترات سابقة من القتال بين الفصائل الأفغانية وحركة طالبان .

أصدرت حكومة طالبان قراراً بمنع استخدام التلفزيون بفتوى من علماء الدين الأفغان ؛ ذلك أن أضراره أكثر من منافعه من وجهة نظرهم ، فضلاً عن منع النشاط المسرحي و السينما، لما فيها من مفسد ، فضلاً عما في السينما من تصوير ، فقد برر الملا إسحاق نظامي مدير الإذاعة والتلفزيون أسباب هذا المنع (( بأن حركة طالبان ملتزمون بحدود الحلال والحرام ولا يريدون أن يكون الإعلام سبيلاً إلى إشغال الناس عن ذكر الله ، بل يكون عوناً لهم )) . (48)

أما الصحافة فلم يكن حالها أفضل من حال وسائل الإعلام الأخرى ، فقد كان عدد الصحف قليل ، وهي فقيرة بمادتها وعدد صفحاتها الذي لا يتجاوز أربع صفحات ، فضلاً عن تداعي المباني التي تصدر منها ، وأهم هذه الصحف هي ( الشريعة ، والوطن ) التي كانت تصدر أسبوعياً ، وتطبع بأعداد قليلة تتراوح ما بين 200 و 800 نسخة توزع في العاصمة كابول فقط ، لصعوبة إرسالها إلى الأقاليم الأخرى ، والتي لها صحفها المحلية ، وتعتمد في ميزانيتها على دعم وزارة الثقافة والإعلام ، واستمرت صحيفة كابول تايمز ( التي أصدرت عام 1962 م ) بالصدور أسبوعياً ، ولكن بأعداد قليلة جداً لا تتجاوز ألفي نسخة ، وعدد صفحاتها لا يتجاوز أربع صفحات ، وتقوم على سبعة محررين وإن معدل راتب المحرر فيها لا يتعدى الأربعين دولار شهرياً . (49) وكانت هذه الصحف تعتمد في مادتها على ما تبثه وكالة الأنباء الأفغانية من أخبار ، ولهذا كانت صحفهم تفتقر إلى التنوع من طرح المواد الإخبارية .

ويرى بعض الباحثين أن أفغانستان في ظل حكومة طالبان قد قتلت الإبداع في الآداب والفنون ؛ لأنها منعت الشعر والرسم بفتاوى دينية ، واضطهدت الشعراء والرسامين الذين هربوا من السلطات خوفاً من العقاب ، وقد انسحب ذلك على الشعر الشعبي الذي كانت تنشده النسوة في المناسبات ، إذ انحسر هو الآخر انحساراً كبيراً . (50)

## خاتمة

ومما تقدم يتضح أن الحكومة الأفغانية في عهد طالبان نجحت في بسط السلام في مناطق أفغانستان بعد أكثر من عقدين من الحروب والفوضى ، إلا أنها لم تستطع أن توفر الحاجات الضرورية لحياة الشعب الأفغاني ؛ ذلك أنها لم تهتم ببناء مجتمع مدني ، أو إدارته من خلال مؤسسات مدنية ، وكان هذا لأسباب عدة أهمها أن المجتمع الأفغاني مجتمع قبلي رعوي فقير وضعيف في إمكانياته المادية ؛ الأمر الذي ساعد في أن ينال قادة طالبان القبول والرضا من المجتمع الأفغاني في البداية و السماح لهم بالسيطرة على الأقاليم الأفغانية .

تبنّت الحركة منهاجاً لم يكن منصّباً على الإصلاح والتربية ، وإنما على الحظر والعقوبات والسجن ، وركزت على معالجة مشاكل بسيطة في المجتمع ، وعلى تفاصيل الحياة اليومية البسيطة ، ولم تهتم بالمشاكل الكبيرة التي يعاني منها المجتمع الأفغاني ، وهذا يعود إلى أسباب نشوء هذه الحركة ، وهو وجود الفساد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي سببه الاحتلال السوفيتي و الفصائل الأفغانية المتناحرة ، فقد نشأت هذه الحركة في البداية بشكل مدارس دينية تسعى إلى القضاء على الفساد والمنكرات ، ثم تحولت إلى حركة سياسية انضم إليها شباب الطبقات الفقيرة الذين سعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، والخروج عن الأنظمة السياسية التي تقصر بحق تطبيق الشريعة ، وأن هؤلاء لا يمتلكون خبرات عملية بالحياة السياسية والإدارة المدنية ، هذا فضلاً عن أن نسبة غير قليلة من هؤلاء الذين استلموا مناصب قيادية في حكومة طالبان حديثي العهد بالحياة المدنية ، وينحدرون من مناطق ريفية متخلفة ثقافياً و عمرانياً ؛ الأمر الذي أدى إلى فشلهم في إدارة الدولة ، وتركيز جهودهم والإمكانيات البسيطة التي يمتلكونها إلى خانة ضيقة هي مراقبة سلوك الناس ومظاهرهم الذي يمكن إصلاحه عن طريق الإصلاح والتربية ، وترك المشاكل الاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع الأفغاني كالفقر والبطالة والتسول وغيرها .

أما النظام الداخلي الذي تبنته حكومة طالبان ، فقد كان بدائياً ، عزلت فيه النساء عن الرجال عزلاً تاماً ، وسيطرت فيه ثقافة مسموعة لاختفاء وسائل الإعلام والاتصال ؛ مما أدى إلى انتشار الأمية بين السكان الذي وصل إلى ثمانين بالمائة ، والخطأ الذي وقعت فيه حكومة طالبان هو أنها لم تترك الوضع الاجتماعي كما هو ، وإنما فرضت محظورات على الناس ، وعدته أمراً ملزماً وإجبارياً ؛ مما أدى إلى وجود نوع من الانغلاق والتقوقع في المجتمع الأفغاني ، وزاد في تدهور وضعه الاجتماعي المتردي ، فكان أن دفع المجتمع الأفغاني ثمن هذا التراجع سنوات من التخلف

والأمية والفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى كانت أكثر الأوامر والقرارات التي أصدرتها حكومة طالبان في بداية استيلائها على السلطة متأثرة بأجواء الحماس وارتجالية ، ولم تكن حاسمة ، إذ وجدت السلطات أن أمر تطبيقها صعب ؛ لذا لجأت إلى تعديلها لتغير الظروف التي اقتضى صدورها .

السبب الآخر المهم هو الحالة اليائسة التي وصلت إليها البلاد بعد سنوات من الحرب الأهلية و الدمار ، الذي أصبحت مهمة إحداث تغيير حقيقي في بنية المجتمع ، فوق طاقة أي سلطة بسبب الدمار و الخراب ، و فقر الإمكانيات المادية ، فضلاً عن نقص الكوادر البشرية و الخبرات العلمية ، ناهيك عن انشغال حكومة طالبان بفرض سلطانها على أنحاء أفغانستان الأخرى .

## الهوامش

- 1 - أحمد راشد ، مستقبل أفغانستان المقبض طالبان بين خطوط النفط و تجارة المخدرات ، عرض سوزانا طربوش ، مجلة العربي (الكويت)، العدد 500، تموز 2000 م ، ص 189 .
- 2 - أم القعقاع ، أفغانستان مقبرة الغزاة ، جدة ، د . ت ، ص 46-45 .
- 3 - إحسان حقي ، أفغانستان نشأتها و كفاحها ، دار الفكر ، دمشق ، 2003 م ، ص 245 .
- 4 - شاعر النابلسي ، بن لادن و العقل العربي كيف فكر العرب بعد 11 سبتمبر 2001 م ، منشورات الجمل ، كولونيا ( ألمانيا ) بغداد ، ط 1 ، 2007 م ، ص 81-82 .
- 5 - فهيمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 3 ) ، جريدة الشرق الأوسط ( لندن ) ، العدد 7315 ، 8 كانون الأول 1998 م .
- 6 - جريدة الشرق الأوسط ( لندن ) ، العدد 6286 ، 13 شباط 1996 م .
- 7 - إحسان حقي ، المصدر السابق ، ص 263 .
- 8 - بانكاج ميشرا ، أفغانستان الحقيقة ، ترجمة بثينة الناصري ، وجهات نظر ( المصرية ) عدد نيسان 2005 م عن نيويورك رفيو اوف بوكس ، المجلد 52 ، العدد 4 ، 10 آذار 2005 م .
- 9 - فهيمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 5 ) ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7318 ، 11 كانون الأول 1998 م .
- 10 - شاعر النابلسي ، المصدر السابق ، ص 64 .
- 11 - فهيمي هويدي ، في مملكة طالبان حلقة ( 1 ) ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7313 ، 6 كانون الأول 1998 م .
- 12 - شاعر النابلسي ، المصدر السابق ، ص 64 ، ص 67 .
- 13 - أحمد راشد ، طالبان تصدير التطرف ، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، نشرة قضايا دولية ، العدد 43 ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، 2000 م ، ص 62-65 .
- 14 - ولد الإمام أبو الأعلى المودودي في مدينة ( أوزبك آباد ) من ولاية ( حيدر آباد ) الهندية عام 1903 م ، كان والده محامياً مشهوراً ، أكمل تعليمه في سن مبكرة ، إذ نال شهادة الثانوية العامة و هو في سن الرابعة عشرة ، عمل في الصحافة في وقت مبكر ، و كان ينتقل من صحيفة إلى أخرى يكتب لها الافتتاحيات ، ثم أصبح رئيساً لتحرير مجلة المسلم التي تصدرها ( جمعية العلماء ) و هو في سن السابعة عشرة ، جمع في كتاباته بين السياسة و الإعلام ، ودافع عن قضايا الإسلام و المسلمين ، ثم درس الحديث و التفسير و الفقه و الأدب العربي و البلاغة العربية و المنطق ، ثم تعلم اللغة الانكليزية فانطلق يقارن بين الثقافة الإسلامية و الغربية ، ثم تولى إدارة مجلة ( ترجمان القرآن ) وحده عام 1993م عرض فيها الأفكار و المبادئ التي يؤمن بها و انتقد فيها أشكال الجاهلية القديمة و الحديثة و دعاة الجمود و التقليد في إتباع المذاهب الفقهية ، كما انتقد أدياء الاجتهاد المطلق ، و دعاة التحرير من الدين ، أسس عام 1941 م الجماعة الإسلامية في باكستان مع قلة الدعاة و المفكرين و

الوجهاء الذين أعلنوا أهدافهم في إقامة دين الله ، و إقامة نظام إسلامي ، نشر أكثر من مائة و أربعين كتاباً و أكثر من ألف خطاب ، توفي عام 1979 م . د . أحمد الطحان ، الحركات الإسلامية بين الفتنة و الجهاد ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 1 ، 2007 م ، ص 156 . 165 ، شاعر النابلسي ، المصدر السابق ، ص 70 . 71

- 15 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 4 ) ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7317 ، 10 كانون الأول 1998 م .
- 16 - محمد الهادي الحناشي ، أفغانستان سقوط الحاءات الثلاثة حركة . حكومة . حرب ، منشورات الزمان ، لندن ، ط 1 ، 2002 م ، ص 81 . 82 .
- 17 - شاعر النابلسي ، المصدر السابق ، ص 35 .
- 18 - مصباح الله عبد الباقي ، وزير الإعلام و الثقافة في حكومة طالبان ( لقضايا دولية ) ، نريد حكومة مركزية قوية للأمير فيها سيطرة كاملة على الشعب ، مجلة قضايا دولية ( إسلام آباد ) ، العدد 371 ، السنة الثامنة ، 10 شباط 1997 م ، ص 27 . 28 .
- 19 - محمد عبد الهادي الحناشي ، المصدر السابق ، ص 70 . 73 .
- 20 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 6 ) ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7320 ، 13 كانون الأول 1998 م .
- 21 - جريدة الشرق الأوسط ، العدد 6667 ، 28 شباط 1997 م .
- 22 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 8 ) ، العدد 7322 ، 15 كانون الأول 1998 م .
- 23 - مصباح الله عبد الباقي ، المصدر السابق ، ص 27 . 28 .
- 24 - جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7259 ، 13 تشرين الأول ، 1998 م .
- 25 - مطيع الله نائب ، أفغانستان ضحية الصراع على السلطة ، مجلة قضايا دولية ( إسلام آباد ) ، العدد 294 ، السنة السادسة ، 21 آب 1995 م ، ص 56 .
- 26 - جريدة بابل ( بغداد ) ، العدد 3151 ، 22 أيلول 2001 م ، عن موقع في الأنترنت طهران ميدل ايست اولاين .
- 27 - جريدة بابل ، العدد 3170 ، 14 تشرين الأول 2001 م ، باريس وكالات .
- 28 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 9 ) ، العدد 7323 ، 16 كانون الأول 1998 م .
- 29 - جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7252 ، 9 تشرين الأول ، 1998 م .
- 30 - شاعر النابلسي ، المصدر السابق ، ص 33 . 34 .
- 31 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 9 ) ، المصدر السابق .
- 32 - جريدة الثورة ( بغداد ) ، العدد 10477 ، 29 كانون الثاني 2002 م ، عن موقع ميدل ايست .
- 33 - جريدة بابل ، العدد 3219 ، 11 كانون الأول 2001 م ، عن موقع المنتدى . تقرير نشرته الأمم المتحدة في تشرين الأول 2001 م .

34 - الرياضة النسائية في أفغانستان ، تمارين سرية و خوف من المتطرفين ، موقع قنطرة ، حوار مع العالم الإسلامي .

Show. softlink.php? /webcom / [www.qantara.de/](http://www.qantara.de/) http : Wc.c = 339 .

35 - قدري قلعي ، الثورات تأكل بعضها في أفغانستان ، مجلة الحوادث ( لندن ) ، العدد 1198 ، 19 تشرين الأول 1979 م .

36 - جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7254 ، 8 تشرين الأول ، 1998 م .

37 - المصدر نفسه ، العدد 6939 ، 27 تشرين الثاني 1997 م .

38 - المصدر نفسه ، العدد 7103 ، 10 أيار ، 1998 م .

39 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 7 ) ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7321 ، 14 كانون الأول 1998 م .

40 - بيترا تايلينغ ، حقوق المرأة حبر على ورق و ليس إلا ، أفغانستان ، تقرير منظمة العفو الدولية ، ترجمة يوسف حجازي ، 2005 م .

موقع قنطرة ، حوار مع العالم الإسلامي

Show. Soft link. / webcom / [www.qantara.de/](http://www.qantara.de/) http :

41 - جريدة بابل ، العدد 3219 ، 11 كانون الأول 2001 م .

42 - مصباح الله عبد الباقي ، المصدر السابق ، ص 28 .

43 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 7 ) ، المصدر السابق .

44 - محمد بوخير . عبد الرب رحمانى ، سورايا في كابول التي يحاصرها العالم ، الأفغان في دولة طالبان .

صدور في مواجهة النار فقر و قهر و هروب نحو المجهول ، مجلة سورايا ( لندن ) ، العدد 944 ، 1

تشرين الأول 2001 م ، ص 21 .

45 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 6 ) ، المصدر السابق .

46 - محمد عبد الهادي الحناشي ، المصدر السابق ، ص 61 .

47 - الاخبار الدولي . حركة طالبان الأفغانية تطلق محطة إذاعية متنقلة .

[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) ( News )// http :

48 - فهمي هويدي ، في مملكة طالبان ، الحلقة ( 6 ) ، المصدر السابق .

49 - محمد عبد الهادي الحناشي ، المصدر السابق ، ص 66 .

50 - شاكر النابلسي ، المصدر السابق ، ص 90-91 .